المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ١٢ فبراير ١٩٩٠

شركات بلا مصالح

قال المودعون بشركات توظيف الاموال بعد صدور قانون تلقى الاموال .. لقد انفرجت الازمة وزالت الغمة عن الالاف من أبناء الامة . وحمدوا الله ان الامور قد انضحت بجلاء بعد ان رفع عنهم القانون هذا البلاء

فالذين وقفوا اوضاعهم لتابعهم هيئة سوق المال بحكم القانون ومع علمى بان الهيئة لاتكل ولاتمل الا ان عشرات الرسائل التى تصلنى يوميا من المودعين تنطق عن ظاهرة التاخر فى تسليم الصكوك وصرف الارباح وتنطق ايضا عن الحيرة والعذاب الذى يواجهه اصحاب الاموال لمجرد الاستفسار - عن حقوقهم فى شركات وقفوا فيها يوما ما ووضعوا فيها . شقا العمر . وتاول للمودعين بالشركات التى وقفت اوضاعها ان القانون واضح والهيئة مسئولة عن تطبيقه ولن تترك الامور دون السيطرة عليها ... كان تطلب الشركات من المودعين قبل تسلم الصكوك ان يقرروا ما اذا كانوا سيبقون ودائعهم فى الشركة ام لا ؟ وهو اسلوب ينطوى على نوع من ارهاب المودعين . وفريق من الشركات اختصر الطريق ولم يرغب فى توفيق أوضاعه والتزم ببرنامج رد الاموال وهؤلاء ايضا تحت رقابة هيئة سوق المال . الا ان اختصار الطريق لايعنى اختصارا للاموال . حيث بدات بعض هذه الشركات فى تحويل المودعين الى شركاء بالمحاصة وبلغ الامر فى حالات بعض المودعين ان ضمت الشركة حساب المودع مع حساب زوجته دون اخطارهما (وهو ايضا نوع من إختصار الحسابات) مما اصاب بعض الاسر بخلافات اجتماعية وتفكك اسرى . الفريق الثالث ... الشركات المحولة الى المدخر الاشتراكى لان مراكزهم المالية لاتتيح لهم الاستمرار وهؤلاء توهموا أن مراكزهم غير المالية تسمح لهم بإغتصاب ارادة المودعين وتحويلهم الى مساهمين واستدعائهم بالتليفونات للاجتماع بهم فى فنادق الخمس نجوم ... وقد حذرت هيئة سوق المال من مثل تلك التصرفات .

وهيئة سوق المال تعمل فى إتجاه ومصلحة الشركات فى واد آخر . حيث خرج على المودعين المستشار القانونى للمصلحة بفتوى تقول كما نشر فى جريدة الأخبار فى ٢٢ / ١ / ٩٠ « أنه بمجرد رفض توفيق اوضاع مثل هذه الشركات فإن صفه التلقى تزول عنها وتعود كشركة مساهمة خاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولاشراف مصلحة الشركات مباشرة » .. ان المودعين فهموا من هذه الفتوى ان القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ هو قانون اختيارى وان عليهم ان ياخذوا أوراقا واسهما بدلا من مدخراتهم .

المودعون يسادة لايحتاجون إلى فتوى لزوال صفة تلقى الاموال عن تلك الشركات ، ولكنهم فى حاجة الى جهة واحدة وقرار واحد يضمن لهم وبسرعة عدم زوال مستقبلى لهم من اموال !!

عبد الرحمن عقل

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية